شؤون فلسطينية

العدد 282، شتاء 2020

أفريقيا والقضية الفلسطينية

شؤون فلسطينية
ISSN 0258-4026
SHU'UN FILASTINIYAH

مركز الأبحاث
Research Center

www.prc.ps
+970-2-2966228
INFO@PRC.PS

الثمن 10 دولار أو ما يعادلها للمؤسسات، 5 دولار للأفراد
الاشتراك السنوي، 40 دولاراً للمؤسسات، 20 دولاراً للأفراد
الاشتراك السنوي خارج فلسطين: مائة دولار بما فيها أجور البريد.

شؤون فلسطينية العدد 282، 2020 شتاء

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد 282- شتاء 2020

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم
أ. صقر أبو فخر

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.
يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس : 9702966228 +
email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L.O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9702966228
email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية
e-mail:Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة
2021

المحتويات

الصفحة

الافتتاحيـــة 5

ملف العدد

حول تجربتي الأفريقية
حلمـــي شـــعراوي 8

الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل.. سد النهضة نموذجاً
نجلاء مرعي 12

تحولات المواقف الأفريقية تجاه القضية الفلسطينية (2010-2020)
دول غرب أفريقيا نموذجاً
أميـرة محمـد عبـد الحليـم 30

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه كينيا (الدوافع ومجالات التعاون)
وديـع أبـو سـنينة 47

العلاقات الإسرائيلية- التشادية نموذجاً للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا
رانيـا مكـرم 64

فلسطين ومؤسسة الاتحاد الأفريقي
سـامي صبـري عبـد القـوي 77

التطبيع السوداني الإسرائيلي وأثره على مسار القضية الفلسطينية
فاطمـة عمـر العاقـب علـي 95

أنثولوجيا

الشـهيد كمـال عـدوان إلـى الإخـوة الأفريقيـين رسـالة مـن حركـة "فتـح" 110

الانتفاضة الأولى تعود "أدبياً" في 2020
يامـن نوبانـي 115

دراسات تاريخية

العلاقات الفلسطينية الأفريقية: المسارات والمآلات
كـرم قـرط 124

مقابلة العدد

«شؤون فلسطينية» تستضيف وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا "ناليدي باندور" 144

صورة قلمية

طارق الأفريقي النضال العالمي من أجل فلسطين.. السير المبتورة، تشظي الإقليم
علي موسى 159

مراجعات

..... 165

وثائق

..... 212

مساعد تحرير
مرح خلف

تصميم وغلاف
أمير الطويل

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

الافتتاحية

افتتاحية

أفريقيا والقضية الفلسطينية

تزامن صعود الثورة الفلسطينية المعاصرة مع كفاح أفريقيا بدولها وفكرها الجامع للتحرر والحصول على الاستقلال وتقرير المصير، وشكل سياق الظلم الاستعماري مساحة التقاء بين الفكر السياسي والرأي العام الأفريقي من جهة، والقضية الفلسطينية من جهة أخرى. وكما يتضح في هذا العدد، كان لمكتب فلسطين في الجزائر، في النصف الأول من الستينيات، دور في بدء العلاقة بين حركة التحرر الوطني الفلسطينية وأفريقيا، وهو ما تعزز في ظل مركزية مصر في قيادة القارة ودعمها لفلسطين من خلال دبلوماسيتها وتأثيرها القاري، خاصة بعد احتلال إسرائيل أراضي مصرية- أفريقية عام 1967، واتخاذ قرار قارّي بقطع العلاقات مع إسرائيل بشكل كامل. كما لعبت أنظمة عربية، ولو في مراحل معينة، دوراً في توطيد العلاقة الفلسطينية الأفريقية، كما حصل في زمن الزعيم الليبي السابق معمر القذافي.

لكن القارة الأفريقية شهدت وتشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية انعكست على علاقات دولها ومصفوفة تحالفاتها الفردية والجمعية، خصوصاً مع تراجع خطاب حركات التحرر عالمياً، إذ شهد العقدان الأخيران تغلغلاً إسرائيلياً في أفريقيا عبر المداخل الأمنية- العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، وعبر دبلوماسية تنمية مُحكَمة. وبالتوازي، تراجع التأثير العربي في عمق القارة، وبشكل مؤثر بعد العام 2011 وانغماس الدول العربية في شمال أفريقيا بارتدادات التحولات السياسية الداخلية على حساب الدبلوماسية القارية، كما دخل لاعبون جدد على الفضاء الاقتصادي والسياسي القاري.

بالمقابل، تحاول الدبلوماسية الفلسطينية بشكل حثيث مجابهة هذه الهزات عبر الدبلوماسية المباشرة، ودبلوماسية التنمية، التي تمأسست مع تأسيس وكالة التنمية الفلسطينية عام 2016، ومن خلال تحالفات مع دول قارية مؤثرة، أهمها جنوب أفريقيا، وهذا ما حافظ على حد أدنى

من الدعم الأفريقي للقضية الفلسطينية، خاصة في الأمم المتحدة، حيث تشكل القارة الكتلة التصويتية الأكبر في العالم.

يحاول هذا العدد من «شؤون فلسطينية» قراءة خارطة التحولات والتفاعلات التي تمر بها القارة على مستويات الدعم للقضية الفلسطينية، والعلاقات العربية الأفريقية، والتغلغل الإسرائيلي وارتداداته الجيوسياسية المتصلة، ويضم ملف العدد سبعة مقالات تعالج هذه المواضيع.

يقدم الخبير المصري في الشأن الأفريقي حلمي شعراوي في مقال له على رأس ملف العدد خلاصة تجربته في فهم أفريقيا وتحولاتها، ويذهب الباحث المختص في الشأن الأفريقي سامي صبري للبحث في منظومة صنع القرار دخل مؤسسة الاتحاد الأفريقي، فيما تبحث أستاذة الدراسات الأفريقية في جامعة القاهرة نجلاء مرعي في أزمة سد النهضة والدور الإسرائيلي فيها وارتدادات هذه الأزمة على الأمن القومي العربي، أما الخبيرة في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أميرة عبد الحليم، فترصد تحولات مواقف الدول الأفريقية من القضية الفلسطينية من خلال نموذج غرب أفريقيا، ويذهب الباحث وديع أبو سنينة إلى دراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه كينيا، وترصد الباحثة في مركز الأهرام رانيا مكرم التغلغل الإسرائيلي في القارة من خلال النموذج التشادي، أما أستاذة العلوم السياسية السودانية فاطمة العاقب، فتقدم قراءة للتطبيع السوداني الإسرائيلي كنموذج للتغلغل الإسرائيلي عبر المدخل الاقتصادي.

وارتباطاً بملف العدد، ضم باب أنثولوجيا كلمة حركة فتح في المهرجان الأفريقي الأول الذي عقد بالجزائر عام 1969، التي تلاها رئيس الوفد الشهيد كمال عدوان.

في باب أنثولوجيا أيضاً، ولكن في موضوع آخر مختلف عن ملف العدد، يقدّم الكاتب والباحث يامن النوباني مجموعة من الإنتاجات الأدبية والبحثية التي صدرت مؤخراً وتناولت موضوع الانتفاضة الأولى.

في باب دراسة تاريخية، يقدم الباحث كريم قرط دراسة بانورامية لتاريخ وتحولات العلاقات الفلسطينية الأفريقية منذ النكبة وحتى اليوم.

ويستضيف هذا العدد وزيرة العلاقات الدولية والتعاون الجنوب أفريقية «ناليدي باندور» في مقابلة خاصة، للاطلاع على موقع جنوب أفريقيا في السياسة القارية تجاه القضية الفلسطينية، والتحولات والتحديات التي تشهدها السياسة الخارجية الجنوب أفريقية، خاصة بما يتصل بالمسألة الفلسطينية.

تضمن باب «صورة قلمية» أيضاً قراءة في سيرة تربط فلسطين بأفريقيا من خلال تناول المناضل الراحل طارق الأفريقي، الذي قاتل ودافع عن فلسطين في العام 1948، يقدمها الباحث علي موسى.

وأخيراً، يقدم هذا العدد قراءات موسعة وهامة لكتب ودراسات صدرت مؤخراً وتتصل بالشأن الفلسطيني، فيضم ثلاث مراجعات موسعة لكتاب «القدس: التاريخ الحقيقي» لكاتبه أحمد دبش ويراجعه الباحث حسام أبو النصر، وكتاب «دروز في زمن الغفلة» لكاتبه قيس ماضي فرو ويراجعه الباحث حذيفة حامد، وكتاب «المثقف الفلسطيني ورهانات الحداثة» لكاتبه ماهر الشريف ويراجعه الباحث عوني فارس، إلى جانب مراجعات قصيرة لعدد من أحدث الإصدارات ذات الصلة تراجعها الباحثة رنيم العزة.

فلسطين ومؤسسة الاتحاد الأفريقي

سامي صبري عبد القوي*

ارتبطت القضية الفلسطينية بأجندة منظمة الوحدة الأفريقية -الجسم القاري التمثيلي السابق للاتحاد الأفريقي- على خلفية نشوب حرب حزيران (يونيو) 1967؛ وظهور متغير احتلال أراضٍ تابعة لمصر، الدولة العضو في المنظمة، من قبل إسرائيل[1] إثر تلك الحرب. دفع ذلك الصراع العربي الإسرائيلي إلى مقدمة أجندات اجتماعات المنظمة منذ ذلك الوقت، ليظهر الاهتمام الأفريقي بكل مفاصل هذا الصراع بما فيه القضية الفلسطينية، الذي بدأت شواهده إبان مؤتمر القمة الأفريقية العاشرة في أيار (مايو) 1973، حيث اتخذ قرار مبدئي؛ نص على احترام الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني[2]؛ لتتحول المنظمة تدريجياً إلى داعم حقيقي لفلسطين، فقامت المنظمة بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات للمشاركة في مؤتمر القمة الأفريقية الثاني عشر في آب (أغسطس) 1975، حيث مُنحت منظمة التحرير صفة مراقب[3].

بناءً على هذا التقدم؛ باتت القضية الفلسطينية قضية أفريقية عربية، وهو ما أكده مؤتمر القمة الأفريقي الخامس عشر بالخرطوم في تموز (يوليو) 1978 على نحو رسمي، ورغم توقيع مصر معاهدة سلام مع إسرائيل عام 1978،

لا يبدو تغير مواقف الدول الأفريقية تجاه القضية الفلسطينية ملحوظاً داخل مؤسسة الاتحاد الأفريقي، كون قراراته تؤخذ بالإجماع، وإن تعذر، فبأغلبية ثلثي الأعضاء ودون تصويت علني منظم، وبالتالي، فلا يعكس صدور أي قرار عن الاتحاد قناعة الأعضاء التامة، لكن خارطة تصويت الدول الأفريقية في الأمم المتحدة فيما يخص القضية الفلسطينية تعكس تحولات في مواقف بعض الأعضاء عبر اتجاهات الرفض أو الامتناع أو الغياب، وهنا يحضر السؤال حول إمكانية استثمار المؤسسة القارية الجامعة لتصحيح انحراف بعض الدول عن الدعم الدائم والمبدئي للقضية الفلسطينية.

* باحث في الشؤون الأفريقية ـ مصر

ظل موقف المنظمة مؤازراً للقضية الفلسطينية؛ فأبدت جل الدول الأفريقية تأييدها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. وعندما أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني (نوفمبر) 1988، عن إقامة الدولة الفلسطينية؛ أصدر مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في شباط (فبراير) 1989 قراراً بالاعتراف «بدولة فلسطين إلى جانب إسرائيل»[4]، ما أتاح لفلسطين إطلاق تمثيل دبلوماسي لها في عدد كبير من الدول الأفريقية، وكرّس من وجودها في القارة، ومكنها من الانتقال السلس لعرض قضيتها في الاتحاد الأفريقي منذ قمته الأولى عام 2002 لتصبح بنداً مهماً على طاولة قممه التالية.

صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي

نتيجة لأسباب عدة تتعلق بإصلاح وتطوير منظمة الوحدة الأفريقية، واستجابة لتحديات العولمة والأمن والتحول الديمقراطي، انبثقت فكرة الاتحاد الأفريقي كتنظيم جديد وبديل ينهض بالقارة وشعوبها، والذي أعلن عن تأسيسه إبان القمة الأفريقية الاستثنائية في سرت، في ليبيا، آذار (مارس) 2001. انعقدت القمة الأولى للاتحاد في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا في تموز (يوليو) 2002، لينتقل التنظيم القاري رسمياً من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي على نحو فعلي. وقد وضع الاتحاد مجموعة من المقاصد والأهداف، سعى لتحقيقها كآلية عمل مستدامة، منها؛ الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها، وتحقيق وحدة وتضامن أكبر بين البلدان والشعوب الأفريقية، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة، وتهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية، وتعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها[5]، وبشأن المقصد الأخير يبدو أن عدم وضوح ماهية هذه المسائل على وجه التحديد، فتح إمكانية إدخال قضايا عدة، منها الصراع العربي- الإسرائيلي، لا سيما أن هناك عشر دول عربية أعضاء بالاتحاد الأفريقي.

أما عن أجهزة صنع السياسات المؤسسية ورسمها داخل الاتحاد، فتتشكل أهمها من[6]:

1- مؤتمر الاتحاد: وهو الجهاز الأعلى في الاتحاد الأفريقي، ويتألف من رؤساء الدول والحكومات، ويتولى تحديد سياسات الاتحاد والإشراف على تنفيذها،

كما يتسلم التقارير والتوصيات الصادرة عن أجهزة الاتحاد وبحثها ويتخذ قراراته بشأنها. كما يتمتع المؤتمر بسلطة فوق قومية إزاء الدول الأعضاء تتجاوز حدود سيادتها الوطنية.

2- جهاز المجلس التنفيذي: ويتألف من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين، ويضطلع بتنسيق واتخاذ القرارات بخصوص المسائل ذات الاهتمام المشترك، وهو مسؤول في ذلك أمام المؤتمر.

3- مفوضية الاتحاد: وهي بمثابة الأمانة العامة، تتألف من رئيس ونائب رئيس وثمانية مفوضين مسؤولون عن شؤون الاتحاد، وتقترح المفوضية السياسات العامة والنظر في الميزانية، كما أنها مسؤولة عن تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي والمؤتمر.

4- لجنة الممثلين الدائمين: تتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد أو غيرهم من مفوضي الدول الأعضاء، وهي مسؤولة عن تحضير أعمال المجلس التنفيذي، أي بمثابة سكرتارية له. ويحق لها تشكيل لجان فرعية، أو مجموعات عمل عند الاقتضاء.

5- البرلمان الأفريقي: وتقع أمانته العامة في» ميدراند» بجنوب أفريقيا، وتتمثل مراميه الرئيسية في توطيد النظام الديمقراطي للاتحاد ومؤسساته، وتعزيز المشاركة الشعبية والحكم الرشيد. ويتمتع البرلمان بصلاحيات استشارية فحسب.

6- مجلس السلم والأمن: ويهدف إلى منع النزاعات وتسويتها وإدارتها داخل الاتحاد الأفريقي، ويعد هذا المجلس أحد ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر، لتسهيل الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب لأوضاع النزاعات والأزمات في القارة.

القضية الفلسطينية ومؤسسات الاتحاد الأفريقي

شاركت فلسطين في قمم الاتحاد منذ انعقاد مؤتمره الأول، كضيف شرف ثم عضو مُراقب، ما شكل فرصة مهمة لتعزيز التواصل وتنسيق المواقف مع الدول الأفريقية لضمان استمرار دعمها للقضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية، بالإضافة إلى تعزيز فرص التعاون بين فلسطين والدول الأعضاء. ورغم زخم القضايا وما تواجهه القارة من تحديات، إلا أن قمم الاتحاد غالباً ما تحرص على تناول الوضع في فلسطين والشرق الأوسط في بياناتها الختامية، التي تتضمن مواقف الاتحاد ودوله من

القضايا المستجدة والساخنة وقت انعقاد القمة[7]. ولتبيان عملية تداول القضية الفلسطينية على نحو جلي داخل الاتحاد ومؤسساته المختلفة، يمكن تقسيم ذلك إلى ثلاث مراحل؛ بالقياس إلى مقاربتين، تتعلق إحداهما بطبيعة المتغيرات داخل القارة ومحيطها الإقليمي، والأخرى بحجم النشاط الإسرائيلي في أفريقيا، في كل من هذه المراحل.

- المرحلة الأولى: زخم الدعم (2002-2008)

كان تداول القضية الفلسطينية داخل الاتحاد الأفريقي امتداداً لقوة تعاطي منظمة الوحدة الأفريقية مع هذه القضية، ففور قيام الاتحاد الأفريقي كوريث شرعي لهذه المنظمة، انتقلت القضية الفلسطينية بمفرداتها إلى طاولة قممه بدءاً من القمة الأولى في تموز (يوليو) 2002، حيث كانت القضية الفلسطينية ماثلة بقوة، فقد حرصت القمة على تأكيد جوهرية القضية في نزاع الشرق الأوسط، وعدم إمكانية إقامة سلام عادل ودائم ما لم تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى حدود 4 حزيران (يونيو) 1967، إضافة إلى تأكيد تضامن القادة الأفارقة ودعمهم للكفاح العادل والشرعي للشعب الفلسطيني؛ من أجل ممارسه حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة واستعادة ممتلكاته وتقرير مصيره، وإنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية[8].

حرص الاتحاد على التأكيد على أن اهتمام الدول الأفريقية بهذه القضية لم يراوح مكانه، وتضمنت قرارات الاتحاد باستمرار وصف إسرائيل بالقوة المحتلة، ففي القمم الأفريقية في الفترة من 2002 حتى 2005، ركز الاتحاد في قراراته على مؤازرته لأطر حل القضية الفلسطينية، بترحيبه بمبادرة السلام العربية التي أعلنتها القمة العربية ببيروت في آذار (مارس) 2002، ودعم خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط التي أطلقت عام 2003، وتحقيق قيام دولتين إسرائيلية وفلسطينية تعيشان جنباً إلى جنب في أمن واستقرار، وحث إسرائيل على وقف بناء جدار الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة[9]، وهي مسألة ذات حساسية خاصة لدى الأفارقة، تذكرهم بمسألة الفصل العنصري، لا سيما في جنوب أفريقيا؛ ما كرس صورة إسرائيل كدولة عنصرية في الذهنية الأفريقية.

وكان الحدث الأهم إبان تلك الفترة القرار الذي اتخذه الاتحاد في قمته الخامسة في تموز (يوليو) 2004، والخاص بتشكيل لجنة مكونة من عشر

دول أعضاء هي: تونس، وموريتانيا، والسنغال، ونيجيريا، وأوغندا، وإثيوبيا، وتشاد، والجابون، وجنوب أفريقيا، وموزمبيق؛ بهدف تعزيز السلام في الشرق الأوسط، وفي القلب منه فلسطين. ومن الملاحظ أن اللجنة لم تضم إلا دولتين عربيتين هما تونس وموريتانيا، وباقي الأعضاء من دول أفريقيا جنوب الصحراء. ورغم أهمية هذه الخطوة، إلا أن محدودية عدد الدول العربية بها، وعدم ضمها دولاً رئيسية كمصر والجزائر والمغرب؛ أضعف فعالية هذه اللجنة وثبّطَ نشاطها. وفي القمة ذاتها، طالب الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء بالمشاركة في الاجتماع الخاص حول فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) 2004، الذي عقد تحت إشراف الاتحاد وبالاشتراك مع منظمات إقليمية ودولية عديدة[10]. ومثّل هذا نقلة نوعية في دعم الاتحاد للقضية الفلسطينية في المنظمات الدولية الفاعلة، والحث غير المباشر للدول الأفريقية على التصويت لصالحها.

واصل الاتحاد الأفريقي وأجهزته المختلفة الاهتمام بفلسطين ومفردات قضيتها على نحو مستمر؛ عبّر عنه المجلس التنفيذي للاتحاد إبان اجتماعه في مدينة سرت الليبية في تموز (يوليو) 2005، باعتماده بالإجماع مشروع قرار للقمة حول فلسطين والشرق الأوسط، كان من بنوده تأكيد تضامن المجلس التنفيذي المتواصل ودعمه الكامل للشعب الفلسطيني في نضاله، وشجب إجراءات القمع الإسرائيلية ضده، بما فيها التوقيف والاعتقالات؛ حاثّاً لجنة الدول العشر الأعضاء على بذل المزيد من الجهود، للتوصل إلى حل سلمي ومقبول للصراع في فلسطين والشرق الأوسط[11]. ويبدو من مشروع القرار هذا اهتمامه بمختلف تفاصيل معاناة الشعب الفلسطيني الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، ومتابعة الاتحاد الأفريقي لها على نحو متصل، وهو ما تجلى إبان القمتين العاشرة والحادية عشرة للاتحاد في كانون الثاني (يناير) وحزيران (يونيو) من عام 2008، حيث أدان القادة الأفارقة بشدة الإجراءات الإسرائيلية للعقاب الجماعي في غزة والضفة الغربية، وأبدوا قلقهم إزاء الحصار الدائم وإغلاق المعابر والخطط الاستيطانية.

وفي خطوة بدت دالة على تفهم أحد عوامل الضعف الفلسطيني؛ ناشد الاتحاد الأفريقي القادة الفلسطينيين ضرورة التسامي وحل خلافاتهم البينية وتوحيد صفوفهم[12]. وتمثل هذه المناشدة في حقيقة الأمر نقداً أفريقياً لأحد معوقات العمل الفلسطيني في مواجهة إسرائيل.

وبوجه عام، يمكن القول إن هذه المرحلة شهدت تضامناً كبيراً مع القضية الفلسطينية من قبل الاتحاد، حاولت منظمة التحرير استثماره قدر الإمكان؛ مُعوّلَةً في شطرٍ كبير منها على إرث الزعيم ياسر عرفات وجهوده، عبر زياراته العديدة لدول القارة وعلاقاته الوطيدة بعدد من زعمائها، وقد قابل هذه الفترة برود نوعي في مستوى العلاقات الإسرائيلية- الأفريقية.

- **المرحلة الثانية: تكريس الدعم (2009-2013)**

حافظت الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي إبان هذه المرحلة على موقفها الداعم فلسطين وتكريسه، مع محاولة إسرائيل إعادة ولوجها لأفريقيا واجتذاب الأفارقة لها مجدداً على حساب فلسطين وقضيتها، التي ترجمتها زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان للقارة في أيلول (سبتمبر) 2009، ورغم ما أحدثته من صخب واسع، غير أن تأثيرها على الدعم الأفريقي لفلسطين كان محدوداً؛ فإبان الدورة الثامنة عشرة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في كانون الثاني (يناير) 2011؛ أكد المجلس دعمه الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي، لنيل حقوقه الوطنية، بما فيها حقه في دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. وكان المطلب المهم، دعوة المجلس للجنة الدول العشر إلى التعاون والعمل مع بقية الدول الأعضاء؛ بغية وضع خطة عمل لمضي المنظمات والهيئات الدولية قدماً في جهودها الرامية إلى تطبيق قراراتها حول فلسطين والشرق الأوسط[13].

وإبان القمة الثامنة عشرة للاتحاد الأفريقي في كانون الثاني (يناير) 2012، أصدرت القمة بياناً سياسياً خاصاً بالقضية الفلسطينية، وهي بادرة لم تحدث من قبل، ما عُدّ تأكيداً على اهتمام ودعم دول الاتحاد لهذه القضية[14]. كما شاركت فلسطين في أعمال القمة التاسعة عشرة للاتحاد في تموز (يوليو) 2012 في أديس أبابا، بوفد يمثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إذ حظي الوفد باهتمام كبير من رئاسة القمة، عُبر عنه بتخصيص مقعد له على المنصة إلى جانب رئيس القمة ومفوض عام الاتحاد الأفريقي[15]، ما كان له وقع معنوي بالغ الأثر؛ وعُدّ برهاناً على بلوغ القضية الفلسطينية موضع الصدارة في اهتمامات الاتحاد الأفريقي، ودعمه للحق المشروع للشعب الفلسطيني في التحرر من الاحتلال وإقامة دولته، وهو ما عبرت عنه القمة العشرين للاتحاد في كانون

الثاني (يناير) 2013. حينما أكد القادة الأفارقة أنه «لا يمكن إحلال السلام إلا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة قابلة للبقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس الشرقية عاصمة لها؛ وفقاً لحدود 4 حزيران (يونيو) 1967»،[16] وتتويجاً لهذا الدعم، منح الاتحاد الأفريقي فلسطين صفة مراقب (Observer Status) إبان قمته الحادية والعشرين بأديس أبابا في أيار (مايو) 2013 [17]. ورغم رمزية هذه الصفة، إلا أنها عُدّت نصراً فلسطينياً داخل الاتحاد الأفريقي في مواجهة التحركات الإسرائيلية للحصول على الصفة ذاتها.

- **المرحلة الثالثة: تناقض الدعم (2014-2020)**

شهدت هذه المرحلة بدء تراجع دعم دول الاتحاد الأفريقي للقضية الفلسطينية، وبالأحرى وجود حالة تناقض بين دعم القضية الفلسطينية داخل الاتحاد، وتصويت عدد كبير من الدول الأفريقية في المنظمات الدولية لصالح إسرائيل، وهو ما دعا صانع القرار الفلسطيني إلى محاولة معالجة هذا التناقض، عبر انتهاج إستراتيجية ترتكز على محورين:

أ- تعزيز المصالح المشتركة: فإبان القمة الثامنة والعشرين للاتحاد في 30 كانون الثاني (يناير) 2017، تم التوقيع على مذكرة تفاهم لعلاقات إستراتيجية وشراكة طويلة الأمد بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والحكومة الفلسطينية، ممثلة بالوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، تضمنت بنودها:

1- التعاون بين دولة فلسطين ومفوضية الاتحاد الأفريقي في مجالات تنموية مختلفة، أهمها الصحة، والزراعة، والطاقة، والبيئة، والمياه، وتعزيز مشاركة المرأة، وحقوق الإنسان، وبرامج وأنشطة تنموية يتفق عليها الطرفان وتدخل ضمن إطار الخطة الأفريقية.

2- استفادة الطرفين من البرامج الخاصة بالتعاون المتعدد، بما فيها الآليات المتاحة في مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيره.

وقد عدّ الاتحاد الأفريقي أن هذا التعاون من شأنه تعزيز العلاقات والروابط التاريخية مع فلسطين، يحكمه وجود إرث ومصير مشترك يجمع شعب فلسطين مع شعوب القارة الأفريقية. لكن على المستوى الفلسطيني، نُظر للاتفاق على أنه يمهد للانخراط في برامج تخدم مصلحة الطرفين، ومحاولة لرد الجميل للقارة الأفريقية من خلال مشاركتها المعرفة والخبرة

الفلسطينية. ولم يغامر الطرف الفلسطيني بعرض نفسه كبديل لإسرائيل في أفريقيا، ما جعل الرئيس محمود عباس يشير على نحو جلي إلى تفهم فلسطين للمصالح الأفريقية ومحاولات إسرائيل بناء علاقات مع دول القارة؛ لكنه تمنى ألا يأتي ذلك على حساب الدعم والتضامن الأفريقي التاريخي لفلسطين[18].

تبدو هذه الخطوة من الناحية الشكلية نقلة نوعية في تعاطي فلسطين مع القارة الأفريقية، غير أنه واقعياً كان من الأجدى عقد مثل هذه الاتفاقية مع عدد من الدول الأفريقية، على نحو مباشر؛ لتحقيق الاستفادة والهدف المرجو منها في خلق مصالح مشتركة بين فلسطين والقارة، مع توفير الدعم المادي لتقديم برامج التنمية المختلفة، قد يكون من خلال بعض المعونات العربية التي يمكن توجيهها للسلطة الفلسطينية للإنفاق على مثل هذه البرامج، حاملة لاسم فلسطين بين دول القارة، على غرار ما تقدمه إسرائيل، التي اعتمدت في تقديم معوناتها الفنية للأفارقة -ولا سيما في المراحل الأولى- على المساعدات الاقتصادية التي كانت تحصل عليها من الدول الغربية.

ب- الإشراك في العملية السياسية؛ فإبان القمة الثانية والثلاثين للاتحاد الأفريقي في شباط (فبراير) 2019، بدت السياسة الخارجية الفلسطينية أكثر قناعة بأن الدعم المعلن والمكرر للقضية الفلسطينية من قبل الاتحاد، يمكن اختبار توظيفه في مسار عملية السلام ذاتها، وفي إطار ذلك، دعا الرئيس محمود عباس الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء إبان كلمته في هذه القمة، إلى دعم فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام، بل والمشاركة فيه؛ لرعاية عملية السلام، وتشكيل آلية متعددة الأطراف لرعاية أي مفاوضات مستقبلية[19].

في الواقع، لدى المؤسسة القارية رصيد من الخبرة في التعاطي كوسيط سلام لعملية الصراع العربي- الإسرائيلي عام 1971 عندما كانت تحمل اسم منظمة الوحدة الأفريقية، وتشكيلها لجنة العشر لتولي هذه المهمة بمبادرة منها، وقد جاء تدخلها كوسيط آنذاك، نظراً لأن مصر الدولة العضو بها كانت طرفاً رئيسياً في هذا الصراع، لكن الظروف هنا تبدو مختلفة، فلا توجد دولة أفريقية طرفاً في هذا الصراع، ما يعني أن فكرة ولوج الاتحاد الأفريقي بأجهزته كمشارك في رعاية المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، قد يجد معارضة من أعضائه؛ بحكم أن

القضية الفلسطينية ليست من قضايا القارة المعنى بها الاتحاد؛ ومن ثم، فإن الفائدة الحقيقية يمكن أن تكون في تأمين حصول فلسطين على أصوات دول القارة في المحافل الدولية، وإمكانية توجيهها لصالح دعم قضيتها.

رغم حالة التناقض الأفريقي في التعاطي مع القضية الفلسطينية إبان هذه المرحلة، إلا أنه ظل كمؤسسة داعماً للقضية، بل ومواكباً لتطوراتها، لا سيما الرئيسة منها؛ وأكثر دلالة على ذلك موقفه من خطه السلام في الشرق الأوسط المسماة صفقة القرن، فبعد فترة وجيزة من إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عنها، أصدرت مفوضية الاتحاد الأفريقي في 4 شباط (فبراير) 2020، بياناً حددت فيه موقف الاتحاد من هذه الخطة، حيث أعلنت رفضها لها، منتقدة إياها من منظور أنها أعدت دون أي تشاور مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني «وتتجاهل الحقوق المشروعة له»، وعدتها خطة ترمي إلى القضاء على فرصة قيام دولة فلسطينية، وتشريع الاحتلال الإسرائيلي بالكامل[20]. لكن عند انعقاد القمة الأفريقية الثالثة والثلاثين في 9-10 شباط (فبراير) 2020، لم تشر في بيانها الختامي على نحو مباشر إلى خطة السلام الأميركية في قراراتها، رغم تطرق رئيس الوزراء الفلسطيني محمد إشتية إلى الموضوع في كلمته أمام القمة والحديث عنها باستفاضة، ودعوته إياها إلى تأكيد رفضها[21]، غير أن بيان القمة اكتفى بالتأكيد على ضرورة إيجاد تسوية سياسية تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 4 حزيران (يونيو) 1967، على أساس حل الدولتين، إضافة إلى إعلان دعمه للوضع القانوني الشرعي لمدينة القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين والامتناع عن أي عمل من شأنه تقويض الوضع الشرعي للمدينة المقدسة، لا سيما نقل السفارات إلى تل أبيب إلى القدس[22]. ومن الجلي أن البيان جدد رؤية الاتحاد الأفريقي لآليات حل القضية الفلسطينية، في نقد مغلف لما جاء بخطة ترامب دون الإشارة إليها، لكنه نأى بنفسه عن طرح أي مبادرة للحل أو المشاركة في أي مفاوضات مزمعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والوقوف عند حد الدعم، الذي عبر عنه صراحة سيريل رامافوسا رئيس جنوب أفريقيا -وبصفته رئيس دورة الاتحاد الأفريقي حينئذ- بقوله «سنظل ندعم القضية الفلسطينية التي لا تغيب أبداً عن الأفارقة وشعوب القارة»[23].

تحولات في مواقف الأعضاء

لا يبدو تغير مواقف الدول الأفريقية تجاه القضية الفلسطينية ملحوظاً داخل مؤسسة الاتحاد الأفريقي، كون قراراته تؤخذ بالإجماع، وإن تعذر، فبأغلبية ثلثي الأعضاء ودون تصويت علني منظم، وبالتالي، فلا يعكس صدور أي قرار عن الاتحاد قناعة الأعضاء التامة، لكن خارطة تصويت الدول الأفريقية في الأمم المتحدة فيما يخص القضية الفلسطينية تعكس تحولات في مواقف بعض الأعضاء عبر اتجاهات الرفض أو الامتناع أو الغياب، وهنا يحضر السؤال حول إمكانية استثمار المؤسسة القارية الجامعة لتصحيح انحراف بعض الدول عن الدعم الدائم والمبدئي للقضية الفلسطينية.

أ- أسباب تحول الموقف الأفريقي

يمكن إرجاع تحول مواقف الدول الأفريقية داخل الاتحاد الأفريقي حيال القضية الفلسطينية من الانسجام مع مواقفها بالمنظمات الدولية إلى حالة من التناقض بين الموقفين؛ إلى حدوث متغيرين مهمين:

1- المتغير الأول: يتعلق بظهور الاحتجاجات وثورات الربيع العربي، بدءاً من 2011، التي شملت عدة دول عربية أعضاء بالاتحاد الأفريقي وفاعلة به، وهي تونس ومصر وليبيا، وطالت دولاً أخرى فيما بعد في إطار ما عرف بالموجة الثانية من الربيع العربي -السودان والجزائر-؛ نتج عنها جميعاً حدوث تغيرات جذرية في بنية نظمها السياسية، تبعتها حالة انكفاء على الذات لفترات ممتدة، إضافة إلى دخول بعضها في براثن الحرب الأهلية والفوضى العارمة، التي تمثلها الحالة الليبية على نحو محدد، عقب سقوط نظام الرئيس القذافي، الذي كان أحد أهم الفاعلين داخل الاتحاد الأفريقي، وكان لهذا المتغير في مجمله تأثير على وهن فعالية الدول العربية بالاتحاد الأفريقي، في حث دول أفريقيا جنوب الصحراء على استمرارية دعمها للقضية الفلسطينية بالمنظمات الدولية بالاتساق مع موقف مؤسسة الاتحاد.

2- المتغير الثاني: تدشين إسرائيل إستراتيجية لإعادة تنشيط علاقاتها مع الدول الأفريقية، بهدف كسب تأييدها، أو تحييدها على أقل تقدير فيما يخص قضية الشرق الأوسط وفلسطين، عند عرضها للتصويت في الأمم المتحدة، وقد بدأ تفعيل هذه الإستراتيجية إبان زيارة ليبرمان الثانية

لأفريقيا في حزيران (يونيو) 2014، التي جاءت على إثر تأسيس جماعة داخل الكنيست تحت مسمى «اللوبي الأفريقيAfrican Lobby»، بهدف تعزيز العلاقات بين إسرائيل والبلدان الأفريقية، التي عقدت اجتماعها الأول في أيار (مايو) 2014، وأعلن رسمياً عن انطلاقها في 29 شباط (فبراير) 2016، بحضور رئيس الوزراء نتنياهو وسفراء الدول الأفريقية المعتمدين لدى إسرائيل. وقد طالب نتنياهو هؤلاء السفراء بتوجيه تصويت دولهم لصالح إسرائيل في المنظمات الدولية، خاصة الأمم المتحدة، حيث قال «أرى أن مصالح إسرائيل ومصالح أفريقيا تبدو متطابقة تقريباً، ما يعني أن التصويت لصالح إسرائيل هو بالضرورة تصويت لصالح أفريقيا».

وكان شعار انطلاق هذا اللوبي «إسرائيل تعود إلى أفريقيا فيما تعود أفريقيا إلى إسرائيل»، وقد اتخذ كإستراتيجية للتحرك بزخم نحو القارة [24+25]. ولتفعيل هذه الإستراتيجية على نحو فعلي وتحقيق مراميها، قام نتنياهو في تموز (يوليو) 2016، بزيارة لأفريقيا وصفت بالتاريخية، حاملاً للشعار ذاته. وإغراءً للأفارقة بتقبل هذه العودة، صادقت حكومة نتنياهو على خطة واسعة تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون الفني مع الدول الأفريقية، في المجالات التي تحظى باهتمامها، ولها واقع الأثر عليها[26]. وقد أعطى زخم هذه التحركات دفعة قوية لإسرائيل لإعادة بلورة السياسة الأفريقية تجاهها، ومن ثم تحول دول عدة بالقارة إلى دعم موقفها حال طرح مسائل متعلقة بالقضية الفلسطينية للنقاش بالأمم المتحدة.

ب- إسرائيل والتحرك لمجابهة الدعم الأفريقي لفلسطين

كانت للمتغيرين السابقين انعكاسات مباشرة على توازن القوى داخل الاتحاد الأفريقي، ربما كانت موريتانيا عربياً هي الفاعل الأبرز في مواصلة مؤازرة القضية الفلسطينية ومناهضة إسرائيل، تبعتها العودة التدريجية للفعالية المصرية، لتستكمل على نحو جلي خلال رئاستها للاتحاد إبان الفترة من شباط (فبراير) 2019 حتى شباط (فبراير) 2020. في حين ظلت جنوب أفريقيا من بين دول أفريقيا جنوب الصحراء، هي إحدى القوى الرئيسة دفاعاً عن القضية الفلسطينية. وعلى العكس تماماً، برزت قوى أفريقية أخرى مؤازرة لإسرائيل مثل نيجيريا وتوجو وغانا ومالاوي، وغيرها من الدول التي اتخذت من المنظمات الدولية ساحة لإظهار هذه المؤازرة بدرجات وآليات متباينة.

وفي محاولة لتفعيل إستراتيجيتها الجديدة بالعودة إلى أفريقيا وكسب تأييدها على حساب القضية الفلسطينية وخلق حالة من التوازن مع خصومها؛ سعت إسرائيل إلى الحصول على صفة عضو مراقب بالاتحاد الأفريقي على غرار فلسطين، عقب زيارة ليبرمان الثانية إلى أفريقيا. ويبدو أنها حصلت على تطمينات بهذا الشأن، وحاولت اختبار ذلك بإرسال وفد لقمة الاتحاد الأفريقي الثالثة والعشرين التي عقدت في غينيا الاستوائية في 26 حزيران (يونيو) 2014، لكن هذا المسعى جوبه برفض الرئيس الموريتاني، الذي كان يترأس حينذاك القمة الدورية للاتحاد، والذي أمر بإخراج الوفد الإسرائيلي على الفور من مركز مؤتمرات القمة أثناء انعقادها. وقد حاول نتنياهو إبان زيارته لمنطقة حوض النيل في 2016، إعادة المحاولة مرة أخرى بإقناع مستقبليه بدعم مطلب حصول إسرائيل على صفة المراقب، مستخدماً سياسة الإغراء المغلفة بقدر من الترهيب، حيث ذكر أن «الدعم الدولي شبه التلقائي للفلسطينيين يفرض نفسه حاجزاً أمام التواصل الثنائي المباشر (بين إسرائيل وأفريقيا)»[27]. ورغم حصول نتنياهو على تطمينات، ولا سيما من إثيوبيا، غير أن هذا المطلب ومساعي تحقيقه تبدو طحناً في الهواء من قبل إسرائيل؛ نظراً لأن قيم الاتحاد الأفريقي ومبادئه تحول دون تحقيقه، حيث تحظر انضمام دولة تصنف على أنها دولة احتلال، وهو ما ينطبق على إسرائيل، التي تحرص بيانات الاتحاد بشأن الشرق الأوسط وفلسطين على وصفها بأنها دولة محتلّة للأراضي الفلسطينية. إضافة إلى عقبة أخرى، هي أن فلسطين الطرف المعادي لها عضو مراقب بالاتحاد الأفريقي، ما يجعل من الصعوبة الجمع بينهما في مكان واحد، لأنه حال حدوثه سيحول مؤسسة الاتحاد الأفريقي إلى محفل مصغر لصراع فلسطيني- إسرائيلي، وما سيتبعه من استقطاب سياسي فج لأي من الطرفين، لا ترغب المؤسسة القارية في الولوج إليه على أي نحو. وكان الفشل الإسرائيلي في هذا المسعى انتصاراً أفريقياً لصالح فلسطين، كرس بموافقة البرلمان الأفريقي(Pan-African Parliament)، على منح فلسطين (المجلس الوطني الفلسطيني) صفة مراقب أيضاً في أيار (مايو) 2017[28]؛ بجهود ودعم دبلوماسي مصري، ورغم رمزية هذه العضوية، غير أنها عدت ترسيخاً للدعم الأفريقي الشعبي لفلسطين[29].

لكن، من جهة أخرى، تمكنت إسرائيل من التحرك عبر داعميها من الدول الأفريقية من إحراز نجاحات نوعية لصالحها بالأمم المتحدة، فقد امتنعت نيجيريا خلال عام 2014، عن التصويت على مشروع القرار العربي

بمجلس الأمن الدولي، الداعي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، ما أسهم في إفشال تبني الأمم المتحدة لهذا القرار، كما صوتت نيجيريا ودول أفريقية أخرى لصالح المرشح الإسرائيلي لرئاسة اللجنة القانونية بالأمم المتحدة خلال حزيران (يونيو) 2016، ما ساعد في نجاحه. وكشفت إسرائيل من تحركها هذا، بإقناع دولة توجو بتنظيم مؤتمر «قمة أفريقيا- إسرائيل» في تشرين الأول (أكتوبر) 2017؛ كان من المقرر أن تشارك فيه طبقاً للتقديرات الإسرائيلية نحو 20-30 دولة[30]، وكان نتنياهو يأمل منها في إقناع الدول الأفريقية المعادية لإسرائيل والداعمة للفلسطينيين في تغيير توجهاتها، وإعادة حشدها لدعم إسرائيل في الأمم المتحدة[31]. ورغم إلغاء انعقاد القمة في نهاية المطاف نتيجة لضغوطات عربية على توجو، ومزاعم وجود اضطرابات داخلية؛ غير أن إسرائيل عدت ذلك دليلاً على نجاح إعادة تقاربها مع دول القارة، ولا سيما بعد تأكيد أربعة عشر رئيس دولة أفريقيّاً مشاركتهم في القمة. ومن ثم، فقد كشفت الدعوة لحضور هذه القمة على نحو آخر عن حجم الدول الأفريقية الداعمة لإسرائيل على حساب فلسطين[32].

وقد تم اختبار حجم الدعم الأفريقي لإسرائيل على نحو جلي بالجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال التصويت على مشروعي قرارين:

1- مشروع قرار "وضع القدس" برفض قرار نقل السفارة الأميركية للقدس: فعندما عرض المشروع للتصويت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 كانون الأول (ديسمبر) 2017، جاءت نتيجة التصويت على المستوى الأفريقي، بتأييد 37 دولة (من بين 54 دولة أفريقية عضواً بالأمم المتحدة) مشروع قرار رفض نقل واشنطن سفارتها للقدس. كانت توجو الدولة الأفريقية الوحيدة التي صوتت ضد القرار، وامتنعت 8 دول عن التصويت، وتغيبت عنه 8 دول أخرى؛ ما يعني أن إسرائيل -بجانب الولايات المتحدة- لم تنجح إلا في ضم دولة أفريقية واحدة لصفها، في الوقت الذي تمكنت من تحييد 16 دولة سواء بالامتناع عن التصويت أو التغيب[33] بنسبة تمثل نحو 36.3 % من دول أفريقيا جنوب الصحراء بعد استبعاد الدول الأفريقية العربية العشر. ويعد هذا الحياد آلية تلجأ إليها بعض الدول لتفادي الحرج والضغوط لأي من طرفي المشكلة. غير أن هناك من يعد هذا السلوك التصويتي نوعاً من الخداع أو المراوغة(Misleading). يتضمن في طياته تأييداً لإسرائيل رغم عدم التصويت مباشرة إلى جانبها[34]، ما يعني طبقاً لهذه الرؤية، أن أكثر من ثلث دول أفريقيا جنوب

الصحراء تغير موقفها لصالح دعم إسرائيل، وهو ما يمثل في المقابل خصماً من رصيد الدعم الأفريقي للقضية الفلسطينية. كما يعني بالتبعية أن دعم الدول الأفريقية للقضية الفلسطينية داخل مؤسسة الاتحاد الأفريقي لا ينطلق من قناعات ثابتة، وعرضة للتغيير، حال تعرضه إغراءات المساعدات الإسرائيلية، أمام وطأة الضغوط الأميركية؛ رغم أن القمة التاسعة والعشرين للاتحاد الأفريقي التي عقدت في 29 تموز (يوليو) 2017 -أي قبيل التصويت على هذا المشروع بخمسة أشهر- طالبت جميع الدول بالامتناع عن أي إجراء من شأنه تقويض الحل النهائي القائم على حل الدولتين، وبخاصة نقل السفارات أو البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس المحتلة[35]. لكن الاستجابة لهذا المطلب بدت متناقضة لدى دول أفريقية عدة.

2- مشروع القرار الأميركي «نشاطات حماس والجماعات المسلحة الأخرى في غزة»: وكان الهدف منه إدانة حركة المقاومة الإسلامية حماس، بتهمة ممارسة نشاطات عنيفة ضد إسرائيل، وقد عرض هذا المشروع على الجمعية العامة في 6 كانون الأول (ديسمبر) 2018 [36]. حيث أيدته 8 دول أفريقية بجانب إسرائيل والولايات المتحدة، في حين امتنعت 12 دولة عن التصويت، وتغيبت 9 دول كان من بينها توجو، ولم ترفضه إلا 25 دولة أفريقية بما فيها الدول العربية العشر، التي في حالة استبعادها[37]، تصبح هناك 15 دولة من أفريقيا جنوب الصحراء رفضت مشروع القرار، كانت أبرزها جنوب أفريقيا؛ ما يعني أن هناك 29 دولة من أفريقيا جنوب الصحراء بين مؤيدة لمشروع القرار، وممتنعة ومتغيبة عن التصويت، بنسبة تصل لنحو 66 %؛ تحسب في عداد دعم إسرائيل، ما يعني أيضاً أن حجم دعم إسرائيل في أفريقيا بات يتزايد فترة بعد أخرى، على حساب تراجع دعم القضية الفلسطينية.

وقد بدت السلطة الفلسطينية مدركة لحجم هذا التراجع على نحو ملحوظ؛ ما أدى إلى دعوة مندوب فلسطين بالاتحاد الأفريقي إلى مطالبة الدول العربية في شباط (فبراير) 2019؛ بمواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا الساعية إلى تقويض تعاطف دول القارة ودعمها للقضية الفلسطينية، بعد أن باتت إسرائيل تنتهج معادلة المقايضة السياسية، التي ترتكز على امتناع الدول الأفريقية عن التصويت لصالح القضية الفلسطينية، مقابل إبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي وفني معها، فضلاً عن التعاون الأمني[38].

وحقيقة، فإن جهوداً عربية بدأت تبذل لمواجهة هذه الإستراتيجية، حيث أسست جامعة الدول العربية آلية تنسيق مشتركة مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي في كانون الأول (ديسمبر) 2018؛ لتحقيق هدفين رئيسيين: أولهما؛ تنسيق المواقف والرؤى بين المنظمات الثلاث لدعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، خاصة في الأمم المتحدة. ثانيهما؛ مواجهة استهداف القضية الفلسطينية في القارة الأفريقية، وحث دولها على إعادة ضبط تصويتها من خلال موقف موحد نابع عن المكانة التاريخية لهذه القضية بأفريقيا[39]. ومن الجلي أن هذه الآلية، حتى الآن، لا تخرج عن الحيز النظري، حيث تفتقر إلى أية محفزات عملية لمواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية، فضلاً عن افتقارها طرح البديل الذي يمكن أن تقدمه للدول الأفريقية حال استغنائها عما تقدمه لها إسرائيل.

خاتمة

إن تراجع دعم الاتحاد الأفريقي ودوله للقضية الفلسطينية، ولا سيما بعد تغير نمط تصويت عدد كبير من هذه الدول في الأمم المتحدة، يتطلب جهوداً عربية حثيثة وجدية؛ للتصدي للمخططات الإسرائيلية في القارة، ولأي محاولات التفافية على مكانة القضية الفلسطينية بها. كما يتطلب تفعيل نشاط جامعة الدول العربية بضرورة التأكيد على تنفيذ «إعلان فلسطين» الصادر عن قمة مالابو (Malabo) العربية الأفريقية، بغينيا الاستوائية عام 2016؛ والخاص بتقديم الدعم الكامل للقضية الفلسطينية تماشياً مع القرارات الأممية، وإجراء مشاورات منتظمة بشأنها، إضافة إلى استمرارية تعزيز العمل مع الاتحاد الأفريقي، ومؤسساته المختلفة، بالتنسيق مع الدول العربية الأفريقية.

أما على المستوى الفلسطيني؛ فبإمكان المجلس الوطني الفلسطيني استثمار وجوده كعضو مراقب بالبرلمان الأفريقي، بحثّ برلمانات الدول الأفريقية على إقناع قيادتها السياسية باستمرارية مؤازرة القضية الفلسطينية، سواء في الاتحاد الأفريقي أو في المحافل الدولية. كما يمكن لفلسطين تنشيط تمثيلها الدبلوماسي الكبير بأفريقيا البالغة خمساً وعشرين سفارة (أي أكثر من ضعف التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في أفريقيا البالغ إحدى عشرة سفارة) كآلية رئيسية للتواصل مع دوائر صنع القرار داخل هذه الدول، ولا سيما الفاعلة، وبالأحرى التي بدأت تميل نحو دعم تل أبيب على نحو أو آخر، مثل نيجيريا، وغانا، وإثيوبيا وكوت ديفوار

والجابون؛ لكشف ممارسات إسرائيل ككيان محتل ومغتصب للحقوق، ومن ثم تصدير فكرة أن دعمها في ضوء ذلك يعد مناقضاً لقيم ومبادئ الاتحاد الأفريقي، وفي مقدمتها احترام حقوق الإنسان والشعوب.

الهوامش

1 جلنار النمس، منظمة الوحدة الأفريقية والنزاع العربي الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، عدد 103، ص 95

2 قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1983-1963 (القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، 1985)، ص 280-279

3 مذكرة اقتراح منظمة التحرير الفلسطينية طرد إسرائيل من الأمم المتحدة، مذكرة مقدمة في: مضابط جلسات دورة الاجتماع العادية رقم 64/3/5، جامعة الدول العربية، القاهرة، 15 آب (أغسطس) 1975.

4 آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، (القاهرة: المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع، 2014)، ص 345، 348

5 حمدي عبد الرحمن، الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا، دراسات إستراتيجية، العدد 162، 2011، ص 21-20.

6 سغاويل شوقي، الاتحاد الأفريقي بديل منظمة الوحدة الأفريقية.. تطورات وأهداف، (رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة/ الجزائر، 2012)، ص 90-82.

7 وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، فلسطين والاتحاد الأفريقي، 2 حزيران (يونيو) 2019، في http://www.mofa.pna.ps

8 أحمد يوسف القرعي، الموقف الأفريقي من قضية القدس، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2007-2006 (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة، 2007)، ص 562.

9 المصدر نفسه، ص 563-562.

10 Decision on Middle East and Occupied Palestinian Territories, DOC.EX.CL/121 (V), Fifth Ordinary Session, Executive Council of African Union, Addis Ababa, 25 Jun - 3 Jul 2004.

11 وفا، مجلس وزراء الاتحاد الأفريقي يعتمد بالإجماع مشروع قرار للقمة الأفريقية حول فلسطين والشرق الأوسط، 3 تموز (يوليو) 2005، في https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=yfFL1ma31819958049ayfFL1m

12 أيمن شبانة، أنشطة الاتحاد الأفريقي ودبلوماسية القمة في أديس أبابا وشرم الشيخ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2008-2007، (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة، 2008)، ص 41-40.

13 مقرر بشأن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين، وثيقة رقم (EXCL/641/XVIII) الدورة العادية الثامنة عشرة، المجلس التنفيذي- الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، 28-24 كانون الثاني (يناير) 2011.

14 شبكة راية الإعلامية، فلسطين تشارك في قمة الاتحاد الأفريقي، 25 كانون الثاني (يناير) 2012، في https://www.raya.ps/news/538675.html

15 وكالة معاً الإخبارية، فلسطين تشارك في الدورة الـ19 لقمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، 17 تموز (يوليو) 2012، في https://www.maannews.net/news/505144.html

16 العين الإخبارية، من عرفات إلى عباس.. الاتحاد الأفريقي وفلسطين دعم لا ينضب، 9 شباط (فبراير) 2019، في https://al-ain.com/article/palestine-african-union

17 Mildred Europa, Why Palestine is an African Union Member and Israel is not, 29 Nov2018 , in https://face2faceafrica.com

18 وكالة وفا للأنباء، توقيع مذكرة تفاهم بين فلسطين ومفوضية الاتحاد الأفريقي، 30 كانون الثاني (يناير) 2017، في https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=b08WOva732783187290ab08WOv.

19 الجديد الفلسطيني، الرئيس عباس يدعو الاتحاد الأفريقي لإرسال مراقبين للانتخابات الفلسطينية، 2020، في https://newpal.ps

20 صحيفة أخبار اليوم، رفض خطة ترامب.. آخر مواقف الاتحاد الأفريقي قبل انتهاء رئاسة مصر، 8 شباط (فبراير) 2020، https://bit.ly/3qXEFrC

21 صحيفة الشرق، إشتية في الاتحاد الأفريقي: صفقة القرن لا تشكل الحد الأدنى من العدالة للشعب الفلسطيني، 10 شباط (فبراير) 2020، https://bit.ly/3ls4mPM

22 نداء الوطن، الاتحاد الأفريقي يؤكد دعم الوضع القانوني الشرعي لمدينة القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين، 10 شباط (فبراير) 2020، في https://www.nwatan.ps

23 موقع مجلة قراءات أفريقية، رامافوسا: سنستضيف قمة أفريقية استثنائية حول إسكات السلاح مايو المقبل، 10 شباط (فبراير) 2020، في https://www.qiraatafrican.com

24 وزارة الخارجية الإسرائيلية، تحديات وفرص تجمع بين إسرائيل وأفريقيا، 29 شباط (فبراير) 2016، في http://mfa.gov.il

25 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، القمة الأفريقية- الإسرائيلية ومستقبل العلاقات المتبادلة، تقدير إستراتيجي- 102، آب (أغسطس) 2017، ص 4.

26 وزارة الخارجية الإسرائيلية، رئيس الوزراء نتنياهو يغادر في زيارة رسمية إلى القارة الأفريقية، 4 تموز (يوليو) 2016، في http://mfa.gov.il

27 جريدة رأي اليوم، الاتحاد الأفريقي يوارب بابه لـ»إسرائيل» وإذن الدخول لم يحن بعد، 11 تموز (يوليو) 2016.

28 SABC News, PAP Grants Palestine Observer Atatus, 16 May 2017, in Link: https://www.sabcnews.com

29 Egybt Today, Palestine Admitted into AU Parliament, Message of Support: Diplomat. 17 May 2017, in https://www.egypttoday.com

30 الزيتونة، القمة الأفريقية- الإسرائيلية ...، ص 2- 3.

31 Europa, Why Palestine is an Africa.

32 القدس نت للأنباء، دبلوماسي رفيع: إلغاء قمة أفريقيا دليل على نجاح إسرائيل، 14 أيلول (سبتمبر) 2017، في https://qudsnet.com

33 Deutsche Welle (DW), UN votes 128-9 to reject US decision on Jerusalem, 21 Dec 2020, in https://www.dw.com

34 Ran Kochan & Others, Blak African Voting Behavior in The United Nations on The Middle East Conflic 1967-1972, in (Israel in the Third World, Edited by Gitelson, Susan Aurelia and Curtis, Michael), 1976, P. 291- 293.

35 موقع العين الإخبارية، من عرفات إلى عباس.. الاتحاد الأفريقي وفلسطين دعم لا ينضب، 9 شباط (فبراير) 2019، في: https://al-ain.com/article/palestine-african-union

36 مشروع إدانة حماس في الأمم المتحدة: دوافع التحرك الأميركي وتداعيات فشله، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (ورقة تقدير موقف)، 16 كانون الأول (ديسمبر) 2018، على رابط:https://www.dohainstitute.org

37 UN Watch, UN General Assembly failed to condemn Hamas, but adopts additional anti-Israel resolution, 6 Dec2018 , in https://unwatch.org/

38 عبد الله عواد وآخرون، التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وسبل مواجهة أضراره بالقضية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، في https://www.masarat.ps

39 24 ، الخبر بين ليلة وضحاها، تأسيس آلية مشتركة لدعم قضية فلسطين بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والتعاون الإسلامي، 14 كانون الأول (ديسمبر) 2018، في https://24.ae